الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ما بين عامي ١٩٦٩-٢٠١١ دراسة تاريخية

ا.م.د. نغم اكرم عبدالله الجميلي
aljumailyunagham@gmail.com
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الاساسية

الملخص

يتناول البحث الموسوم (الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ما بين عامي ١٩٦٩-٢٠١١) دراسة تاريخية السياسية الليبية في عهد نظام معمر القذافي الذي جاء الى السلطة في ١ ايلول ١٩٦٩ والمراحل التي مرت بها سياسته التي قسمت الى فترتين تاريخيتين من عام ١٩٦٩-١٩٧٧ ومن ١٩٧٧-٢٠١١ التي بينت سياسة النظام الداخلية والخارجية وعلاقاته الاقليمية والدولية ، في المجال الداخلي التخلص من النظام الملكي ومن ثم التخلص من الضباط الذين شاركوا في الانقلاب ومساعدة القذافي في الوصول الى السلطة ، وسياسته تجاه الدول الافريقية وانضمامه الى التجمعات الافريقية ، وعلاقاته المتدهورة مع الغرب والولايات المتحدة التي سبب الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية لليبيا ، فضلا عما حققه النظام من انجازات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لاسيما بعد تصدير النفط بكميات كبيرة جاءت بأموال ساعدت الحكومة الليبية في بناء المؤسسات والبنى التحتية في المجالات كافة .

الكلمات المفتاحية : ليبيا ، القذافي ، السياسية ، الاقتصادية ،الاجتماعية ، الاتحاد الافريقي.

The political, economic and social conditions in Libya between the years 1969-2011, a historical study

A.M.D. Nagham Akram Abdullah Al-Jumaili
Al-Mustansiriya University/ College of Basic Education

Abtracts

The research titled (The political, economic and social conditions in Libya between the years 1969-2011) deals with a historical study of Libyan politics during the era of the regime of Muammar Gaddafi, who came to power on September 1, 1969, and the stages that his policy went through, which was divided into two historical periods from 1969-1977 and from 1977-2011, which showed the regime's internal and

external policy, its regional and international relations, in the internal field, getting rid of the monarchy and then getting rid of the officers who participated in the coup and helping Gaddafi reach power, its policy towards African countries and its joining of African groupings, and its deteriorating relations with the West and the United States. The United Nations, which caused many political and economic problems for Libya, in addition to the achievements made by the regime on the social, economic and cultural levels, especially after the export of oil in large quantities, brought money that helped the Libyan government build institutions and infrastructure in all fields.

Keywords: Libya, Gaddafi, political, economic, social, African Union.

المقدمة:

بدأ حكم نظام معمر القذافي بعد قيامه مع مجموعة من الضباط في الجيش الليبي بانقلاب عسكري على الملك محمد ادريس السنوسي اخر ملوك السلالة السنوسية في ليبيا في الاول من ايلول عام ١٩٦٩م ، إذ شرع القذافي ببناء مؤسسات الدولة وفق رؤيته الفردية والتي تميزت بمرحلتين ، الاولى ما بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٧ إذ شكل مجلس قيادة الثورة الجهة التشريعية والتنفيذية في البلاد بمعية رفاقه من الضباط الذين شاركوا بالثورة ، اما المرحلة الثانية فكانت ما بين عامي ١٩٧٧-٢٠١١ والتي تميزت بانفراد القذافي بالسلطة بعد التخلص من رفاقه المعارضين لسياسته ، واطلق عليها بالنظام الجمهوري وابدل اسم الجمهورية الليبية الى (الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية العظمى) ، إذ شهدت ليبيا في عهد القذافي الكثير من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وازدادت اعداد المؤسسات الصناعية والمدارس والجامعات والخدمات الصحية ، وجاء كل ذلك نتيجة الموارد المالية الضخمة التي تم صرفها على ذلك جراء تصير النفط الليبي .

المبحث الاول: التطورات السياسية الداخلية والاقليمية في ليبيا فترة حكم معمر القذافي.

اولا : التطورات السياسية على المستوى الداخلي والاقليمي.

يمكن القول ان النظام السياسي الليبي في عهد "معمر القذافي" شهد العديد من التطورات والتقلبات منذ اطاحته بالحكم الملكي عام١٩٦٩، واستمرت فترة حكمه الى ثورة شباط عام٢٠١١، بعد ان استمرت اثنان واربعون سنة مر خلالها حكم النظام السياسي الليبي بمرحلتين

اثناء مدته، تمتد المرحلة الاولى ما بين ١٩٦٩-١٩٧٧، اما المرحلة الثانية فتمتد عبر المدة ١٩٧٧-٢٠١١.

- المرحلة الاولى:

كانت ليبيا منذ استقلالها من الاستعمار الايطالي دولة ملكية تحت قيادة الملك "محمد ادريس السنوسي" الذي استمر في الحكم منذ عام١٩٥١، حتى الاطاحة به من قبل مجموعة من ضباط الجيش الليبي بقيادة " معمر القذافي" ومن يشاطره الفكرة والرأي ضد سياسة النظام الملكي الذين كانوا يعتبرونها انها موالية للاستعمار والدول الامبريالية، وضد تطلعات الشعب الليبي من كرامة، وسيادة ، وحرية، لذلك تحركت هذه المجموعة في يوم ١ ايلول عام ١٩٦٩، والقوات التي معها لتنفيذ ماخططت له، مستغلين فرصة سفر الملك خارج البلاد ليعلنوا انتهاء النظام الملكي الليبي وقيام دولة ليبيا الجمهورية [١].

وفي الثامن من ايلول عام ١٩٦٩ اعلن مجلس قيادة الثورة عن ترقية القذافي من رتبة ملازم الى عقيد وتوليه منصب قائدا عاما للقوات المسلحة والقيام بإلغاء الدستور القديم وسن دستور يتماشى مع تطلعات الشعب الليبي وقيادته، كما اعلن المجلس بان مبادئ عمله تبنى على اساس الحرية، والاشتراكية، والوحدة العربية، اضافة الى مناصرته للقضية الفلسطينية وتأييده لكل القضايا العربية ووحدة العرب.

كان مجلس قيادة الثورة يتكون من ١٢ عضوا وهو ذات العدد الذي يضمه مجلس قيادة الثورة المصرية عند انقلابه على النظام الملكي في عام ١٩٥٢. الا ان نشوب الخلافات بين اعضاء المجلس جعله ينقسم الى فريقيين فريق مؤيد لمعمر القذافي وفريق معارض له بقيادة عمر المحيشي. وجه الخلاف كان على أساس ان الفريق الاول يصر على النهج الثوري اما فريق (عمر المحيشي) كان على ضرورة عودة الجيش الى ثكناته وتسليم الحكم الى المدنيين والتكنوقراط والكفاءات نتيجة خشيتهم من استبداد الفريق الاول بقيادة (معمر القذافي) على زمام الحكم وكما حدث لاحقا, استطاع معمر القذافي وبمساعدة مؤيديه الإطاحة بحركة (عمر المحيشي) عام ١٩٧٧ [٢].

المرحلة الثانية (١٩٧٧-٢٠١١)

بعد نهاية احداث عام ١٩٧٧ وقضاء القذافي على معارضيه في مجلس قيادة الثورة عمل على الغاء المؤسسات كافة التي تم اقرارها ما بين عامي (١٩٦٩ – ١٩٧٧) والتي تمثلت بمجلس قيادة الثورة, والاتحاد العربي الاشتراكي, وكذلك الغاء الاعلان الدستوري الذي اقره مجلس قيادة الثورة, لبناء نظام سياسي وحسب ما يخطط له لا يوجد له مثيل في العالم ,اطلق عليه تسمية (النظام الجماهيري) ذلك في ٢ اذار عام ١٩٧٧، النظام السياسي الذي ابتدعه القذافي غريب من نوعه يستند على فكرة الديمقراطية المباشرة ويستند على المؤتمرات الشعبية

الاساسية، والتي تعد بمثابة السلطة التشريعية ، وكذلك اللجان الشعبية التي هي أداة المؤتمرات التنفيذية[٣]. ويرى القذافي ان اي تمثيل يعد انتقاصا لحق الشعب في ان يمارس السلطة مباشرة بدون اية وساطة, فالفرد في الجماهيرية الليبية له الحق في مناقشة القوانين وممارسة السلطة واتخاذ القرارات التي يراها مناسبة له، وذلك عبر المؤتمرات الشعبية الاساسية التي توجد في كل حي سكني وقريه يحق لكل بالغ الانضمام اليها ذكورا واناثا [٤].

عمل القذافي على تغيير اسم ليبيا ليتحول من الجمهورية العربية الليبية الى(الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية العظمى)، وعد القذافي نفسه منذ اعلان سلطة الشعب والجماهير قائداً بلا منصب ، فهو يقود ولا يحكم وانه سلم السلطة بيد الشعب وكل مواطن له الحق باتخاذ القرار.

الا ان الحقيقة شيء اخر فكل ما اوجده من تنظيمات ومؤسسات كانت لخدمته منذ عام ١٩٧٧ ولترسيخ حكمه الدكتاتوري الفردي على ليبيا، إذ كان يتم القضاء على اي معارضة سياسية له عن طريق التصفية، او العزل والسجن، وكل من يريد الوقوف بوجه حكمه، وكانت التوجيهات التي تصدر عنه بمثابة بوصلة تسير ليبيا عليها، ويمنع اي اعتراضات تخالف هذه التوجيهات، كما كان للقبيلة دوراً مؤثر في تثبيت ركائز حكمه، واعتمد على هذا الاساس لاستمرار حكمه واستقراره لاسيما قبيلته (القذاذفة) والقبائل الموالية له، اضافة الى استناد حكمه على اربعة دعائم الاولى تتمثل برجال الخيمة، والثانية اللجان الثورية، والثالثة الصفوف القبلية ، والرابعة تنظيم الرفاق الذي يتضمن اصدقاء القذافي قبل وصله الى الحكم [٥].

عند قيام ثورة عام ١٩٦٩ انطلقت العلاقات الليبية العربية، إذ شكل مبدأ الوحدة المنطلق الحقيقي للتفاعل بين ليبيا والبلدان العربية المجاورة على الصعيد الاقليمي، كذلك توجه ليبيا وضمن سياق السياسة الخارجية الليبية ومناداتها بالوحدة العربية اهم توجه في سياسة ليبيا الخارجية مع الدول العربية طيلة فترة السبعينات والثمانينات، ومن اهم المسائل الوحدوية التي وقعتها ليبيا بعد قيام الثورة كانت في ١٧ نيسان١٩٧١ ، وهي وثيقة قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا وليبيا، واعقبه بيان دمشق واقرار دستور دولة الاتحاد في ٢٠ اب عام ١٩٧١، و في ٢ اب عام ١٩٧٢ وقعت ليبيا ومصر وثيقة الوحدة الكاملة بين البلدين، وفي ٨ نيسان عام ١٩٧٣ تم توقيع ميثاق حاسي مسعود بين ليبيا والجزائر والذي عبر عن التزام البلدين بإقامة وحدة شاملة، وفي ١٢ نيسان عام ١٩٧٤ تم توقيع اعلان جربة بين تونس وليبيا والذ تم بموجبه اعلان الجمهورية العربية الاسلامية، ولكن هذا الاتفاق لم يصادق علية من قبل القيادات التونسية ولم يستمر لأكثر من يوم واحد [٦].

وفي ١٠ ايلول١٩٨٠ تم اعلان طرابلس بين ليبيا وسوريا على اثره تم الاتفاق على اقامة قيادة واحدة للبلدين، ومؤتمر قومي عام وسلطة تنفيذية واحدة تمثلها شخصية دولية واحدة،

ومحاولة الاتحاد مع المملكة المغربية بإعلان وجدة في ١٣ اب ١٩٨٤، وسمي بالاتحاد الافريقي، علماً ان جميع هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر بين الرؤساء العرب وليبيا حول عملية التطبيق، إذا اعتقدوا بأن الوحدة تكون على مراحل، اما من وجهة نظر ليبيا كانت تهدف الى الوحدة الفورية الاندماجية، اضافةً الى اختلاف الانظمة تجاه الدول الكبرى، وطبيعة الانظمة السياسية والفارق في عدد السكان بين الدول [٧].

وعلى ضوء هذه الظروف اتسمت العلاقات الليبية مع الدول العربية بنوع من التوتر وذلك لعدم مشاطرة السياسة الخارجية الليبية في مفهومها للوحدة العربية، ولم تتضامن تضامناً حقيقياً معها عندما تعرضت لضغط الدول الخارجية، مما جعل الاحباط ينتاب صناع القرار في ليبيا، وادى الى جعل السياسة الخارجية لليبيا تبحث عن دور فعال ومؤثر لها في القارة الافريقية [٨].

يجب الاشارة الى ما تتميز به ليبيا من موقع جغرافي هام وتمثل بأنها البوابة الرئيسية لافريقيا نحو اوربا، لكونها تتوسط القسم الافريقي الشمالي، ذلك الذي دفع ليبيا بسياستها الخارجية ومحاولة لعبها دوراً قيادياً على المستوى الافريقي، والذي دفع القيادة السياسية الليبية في اتخاذها هذا الدور من العوائد النفطية المحققة التي ساهمت في تنشيط المجال الاقتصادي الخارجي لليبيا في افريقيا ، لذلك وجه النظام الليبي انظاره نحو القارة الافريقية، وتبنى النموذج المصري الناصري في التعامل مع القارة الافريقية، إذ تم توظيف الامكانات البيئية والقدرات لتحقيق الاهداف العربية على الساحة الافريقية ، واتخذ في سبيل تحقيق ذلك نهجين الاول: هو التعاون مع دول القارة الافريقية والوقوف الى جانب حركات التحرر الافريقية وتاكيدا لاواصر التعاون بين الجماهيرية الليبية ودول افريقيا بأهمية التعاون مع دول افريقيا، تم تشكيل تجمعات اقتصادية وسياسية وفي اطار تعزيز الوحدة والترابط العربي الافريقي، تم توقيع معاهدة بناء تجمع دول الساحل والصحراء، وفي ختام اعمال القمة الافريقية الثانية التي تم انعقادها في طرابلس خلال المدة من ٤-٦ شباط ١٩٩٨، وقد تم تحديد مقر الامانة في طرابلس وانتخاب العقيد القذافي رئيسا للدورة الاولى، وتم التوقيع على عدد من الوثائق التي تتعلق بالاموال بين التجمع وحرية الافراد [٩] .

اما النهج الثاني تمثل في مواجهة التغلغل الصهيوني في القارة الافريقية [١٠] ،ولكي تحقق ليبيا سياستها الخارجية اتجاه افريقيا اتبعت الاساليب التالية:

١. دعمها لحركات التحرر الافريقية و لا سيما على المستوى المادي ومن ضمنها الجبهة الشعبية لتحرير نامبيا – جنوب افريقيا (سوابو Swapo)، ودعم حركة ارتيريا، والمجلس الوطني الافريقي لتحرير جنوب افريقيا .A.N.C.

٢. دعمت ليبيا النظم الإفريقية على غرار أثيوبيا من خلال تمويلها لبرنامج يمتد على سبع سنوات بين عامي ١٩٨٤-١٩٩١، يهدف إلى تحقيق مشاريع مختلفة بإثيوبيا فضلا عن استغلال مناجم النحاس بها، من خلال إقامة شركة مختلطة ليبية – أثيوبية.

٣. تمويل المؤسسات والصناديق العاملة كمساهمة ليبيا في رأس المال المصرف الإفريقي للتنمية، إذ تبلغ نسبة مساهمتها ٥١ %من الأسهم أي ما يعادل ٢٨٧ مليون دولار، أما مساهمة ليبيا في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فبلغ حوالي ٣٣١ مليون دولار، وفيما يتعلق بالبنك الإسلامي فتبلغ نسبة مساهمة ليبيا فيه ٣٤٨ مليون دولار، إذ تعد المساهمة الثانية فيه، كما أن هناك مساهمات أخرى لليبيا في مؤسسات مالية دولية وعربية [١١].

قادت ليبيا تياراً سياسياً قويا استهدف الانفتاح على القارة الافريقية إذ اقامت علاقات دبلوماسية مع دول افريقيا وقدمت لها المساعدات، وحاولت اقناع الدول الافريقية التي ارتبطت بعلاقات مع اسرائيل بقطع هذه العلاقات، لإقناعهم بان اسرائيل هي عدوة للبشرية وللحضارة عموماً، إلا أنها شهدت تغيرا جذريا في البيئة المحيطة بليبيا، إذ تعد توجه مصر نحو تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلميا بداية لتراجع ليبيا في علاقاتها الخارجية مع مصر على ضوء معارضة ليبيا للتعاطي سلميا مع إسرائيل[١٢].

وقد اتسمت المدة بين عامي١٩٧٠ -١٩٨٨ بإرساء قواعد التعاون الافريقي- الليبي، حيث تم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات تمثلت بأوجه التعاون الثقافي والفني والاقتصادي،الاستراتيجي، كما توجهت ليبيا بزعامة معمر القذافي الى التحالف مع بعض الدول الافريقية ومنها بوركينا فاسو عام ١٩٨٥ ، كما نجح القذافي في اعادة علاقاته الدبلوماسية مع السنغال، التي قطعت بسبب تدخل القذافي في الشؤون الداخلية للسنغال [١٣].

تميزت هذه المرحلة باعتماد السياسة الخارجية الليبية على الأدوات القسرية من خلال التدخلات في معظم أرجاء القارة الإفريقية كالتدخل في أوغندا والصومال وموزنبيق والتشاد، حيث كان التدخل الليبي في التشاد وتحديدا في قطاع اوزو نقطة تحول رئيسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، واستمر الخلاف قرابة ثلاث سنوات بين عامي ١٩٧٩ -١٩٨١, تعد شريط اوزو تلك الارض الممتدة في شمال تشاد بمحاذات الحدود الليبية، إذ يصل طول الشريط الى ٦٠٠ كلم, ويمتد في عمق الجنوب الى نحو ١٠٠كلم وتبلغ مساحته قرابة ٨٠٠٠٠ كم^{٢} من الجبال المحاذية لجبال تيبستي الغنية باليورانيوم والمنجنيز. جذور النزاع حول شريط أوزو يعود الى سنين طويلة بداية الخمسينات من القرن الماضي, حيث كانت ليبيا تعتبر شريط أوزو اراضي ليبية و كان المبرر لذلك بان سكان الاقليم هم من الذين يدينون بالولاء للحركة السنوسية, وكانت المملكة الليبية تستند الى اتفاق قديم بين ايطاليا وفرنسا عقد عام ١٩٣٥ وهي اتفاقية تضمنت تنازل فرنسا لايطاليا عن الشريط [١٤].

بعدها اعتمدت ليبيا على معاهدة أخرى خلال حكم العقيد معمر القذافي الذي وقعها في كانون الاول من عام ١٩٧٢ مع رئيس تشاد وقتها فرانسو تومبالباي ١٩١٨-١١٩٧٥ "، أقر فيها بأحقية ليبيا لشريط أوزو، على إثرها دخلت القوات الليبية إلى شريط اوزو وأصبحت المنطقة تدار بإدارة ليبية، كانت ليبيا تسيطر على الشريط سيطرة كاملة منذ عام ١٩٧٣ ، ولم تتوقف قوات القذافي عند هذا الحد، بل امتدت إلى غاية شمال تشاد في نهاية السبعينيات، لكن الحرب الليبية التشادية سلكت اتجاهاً آخر على ضوء الصدام العسكري المباشر بين الجيش الليبي والجيش التشادي بداية من عام ١٩٨٣ لغاية ٢٢ اذار عام ١٩٨٨وبسبب حجم الخسائر الكبيرة التي تضرر بها كلا الطرفين، تم الاتفاق بالتوجه إلى طاولة المفاوضات، فطرحت تشاد النزاع برمته على منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن تلك المحاولات لم تنجح، أما فيما يتعلق بالمحاولات الخارجية لحل النزاع فقد لعبت الجزائر دورا مهماً، حيث قامت بالوساطة بين الجانبين في كل من الجزائر وباريس وقد أسفرت تلك الجهود عن توقيع معاهدة بالعاصمة الجزائرية بين الطرفين في ٣١ اب عام ١٩٨٩ [١٥] ، بعد ذلك تمكنت ليبيا في حل نزاعها خلال فترة التسعينات مع الجارة تشاد فيما يتعلق بشريط اوزو الحدودي المتنازع عليه بين الطرفين, وذلك عبر قرار محكمة العدل الدولية الذي وافقت ليبيا عليه بعد وساطة رئيس منظمة الوحدة الافريقية الرئيس المصري حسني مبارك ، إذ تم التوقيع على اتفاق الانسحاب الليبي من شريط اوزو في ٣٠ ايار عام ١٩٩٤ [١٦] ، كما توجهت ليبيا في تموز عام ٢٠٠٠ لإقامة اتحاد افريقي يحل محل منظمة الوحدة الافريقية وكان الهدف منه انشاء بناء سياسي ذي سلطات واسعة قريبة لتجربة الاتحاد الاوربي وتم موافقة ٣٦ دولة من دول المنظمة الافريقية على ميثاق انشاء الاتحاد. كما اسهمت ليبيا في العديد من المبادرات السلمية لتسوية الصراعات في كل من كونغو الديمقراطية والصومال والسودان [١٧] .

هناك العديد من الأدوات التي استخدمتها السياسة الليبية في دعم علاقتها مع دول القارة والتي طرأ عليها بعض التحول وتمثلت هذا الادوات في الوسائل الاقتصادية و العسكرية و الدينية.

١- الأدوات الاقتصادية:

إن ما ساعد ليبيا في بناء علاقات اقتصادية قوية مع إفريقيا هو امتلاكها لأداة اقتصادية إستراتيجية ألا وهي النفط، حيث شملت هذه العلاقات المساعدات وإقامة اتفاقيات استثمار مشتركة، في مجال المساعدات اقدمت ليبيا بتاريخ ٦ ايلول عام ١٩٩٩ بدفع مبلغ ٤/٥٢١٠٠٠ أربعة ملايين وخمسمائة وواحد وعشرين ألف دولار لمنظمة الوحدة الأفريقية، وهى عبارة عن مستحقات متأخرة لبعض الدول الأفريقية، تجنباً لحرمانها من التصويت في المنظمة، وهي أفريقيا الوسطى، وجزر القُمر وغينيا وليبيريا، والنيجر، وساوتومى، وجزر سيشل، كما

قدمت ليبيا منح قروض استفادت منها ٢٧ دولة أفريقية منها أنغولا بمبلغ قدره (١٥٠) مليون دولار والنيجر(٩٥) مليون دولار لتمويل مشروع ري زراعي ، أما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية التي انجزت بين ليبيا وبعض الدول الإفريقية، حيث عقدت اتفاقا مع دولة زائير لتمويل مشاريع مختلفة كإنشاء الطرقات بلغت بنحو ١٠٠ مليون دولار، وكذلك تم إنشاء مؤسسة مختلطة أثيوبية –ليبية لاستغلال مناجم النحاس بأثيوبيا تساهم ليبيا في أكثر من النصف في رأسماله[١٨].

٢ – الأدوات العسكرية:

أعلنت ليبيا تخليها عن الأدوات العسكرية كسبيل لإدارة السياسة الخارجية مع دول القارة وأنظمتها، وذلك لاعتبارات تتعلق بالموقف الغربي، الذي اتهم النظام الليبي بالإرهاب واعتبارات إقليمية تتصل باستقلال كافة الدول الإفريقية عن الاستعمار.

٢ –الأدوات الدينية:

على الرغم من وجود تصور لدى صناع القرار في ليبيا على قدرة الدين على تجاوزات القوميات واعتباره مدخلا مهما في مشروع الوحدة الذي تبناه القذافي، إلا أن اختلاف المعتقدات على الساحة الإفريقية ، اضافة الى ربط الإسلام بالإرهاب وخاصة بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ لجعل النظام الليبي يتراجع عن جميع مواقفه في هذا الإطار[١٩].

ومن من الجدير بالذكر ان ليبيا سعت في كسب إجماع الدول الإفريقية في تبنيها لسياساتها، وخاصة تلك التي تتمحور حول دول المنطقة، وبالتالي محاولة لعب دور إقليمي من خلال طرحها لمبادرات ومشاريع مختلفة، اضافة الى تبنيها حل بعض نزاعات القارة حيث يمكن دراستها وفقا لما يلي:

تجمع دول الساحل والصحراء:

وهو التجمع الذي دعت إلى تأسيسه ليبيا في شباط عام ١٩٩٨ وأعلن عن قيامه فيها ، وتم اختيار القذافي رئيسا لهذا التجمع، إذ لم يقتصر الدور الليبي في المساهمة في تأسيسه، بل امتد دورها حتى بعد ذلك إذ برز هذا الدور من خلال العديد من المؤشرات لعلَ أهمها ما يلي:

- سعي الدبلوماسية الليبية إلى تحويل تجمع دول الساحل والصحراء من تجمع يغلب عليه الجانب الاقتصادي بالأساس، إلى تجمع شامل يهتم بالنواحي السياسية والأمنية.
- تركّز المؤسسات الرئيسية للتجمع في ليبيا، فالأمانة العامة مقرها طرابلس، وكذلك لجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقر، والمصرف الأفريقي للتجارة والتنمية ورئيس مجلس إدارته، والذي يعتبر أداة التمويل الرئيسية للتجمع، كما إن منصب الأمين العام للتجمع منذ إنشاءه إلى غاية اليوم اقتصر على الجانب الليبي.
- انشغال التجمع منذ تأسيسه بقضية لوكربى وأهمية رفع العقوبات عن ليبيا [٢٠].

الاتحاد الافريقي:

مثّل الدعم الذي قدمه تجمع دول الساحل والصحراء إلى طرح ليبيا لفكرة إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والسماح بتنقل الجماعات العرقية عبر الحدود، وأن تصبح الدول الأفريقية مجرد ولايات داخل هذا الاتحاد، وإقامة الجيش الأفريقي الموحد، إلا أن تخوف القادة الأفارقة من أن يؤدي ذلك إلى انتهاك سيادة الدول، وحدوث نزاعات عرقية لا يمكن السيطرة عليها، أدى إلى تبنّى فكرة قيام الاتحاد الأفريقي على شاكلة الاتحاد الأوربي.

تم الاعلان عن قيام الاتحاد الافريقي في ٩ تموز عام ٢٠٠٢ اجتماع القمة الافريقي الاستثنائي بمدينة

سرت بليبيا، حيث بدأ التجمع بخمس دول أفريقية تتضمن ليبيا، تشاد، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، وصلت إلى ثماني دول أفريقية في القمة الأولية بعد انضمام إرتريا، والسودان، وأفريقيا الوسطى، ثم ارتفع العدد إلى إحدى عشرة بانضمام السنغال، وجيبوتي، وزامبيا، وفي قمة الاتحاد السادسة في الخرطوم في٢٠٠٦ انضمت خمس دول أخرى وهى مصر، وتونس، والمغرب، نيجيريا، والصومال، ليصبح العدد ست عشرة دولة [٢١].

ومن اهم أهداف الاتحاد الافريقي:

- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة .
- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التنسيق مع بعض الدول للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة في القارة.

إلا أن أهداف تجمع دول الساحل والصحراء أو الاتحاد الافريقي تتسم بمثالية التطبيق نظرا لصعوبة الواقع الافريقي أهمها تنفيذ خطط التنمية، بما تتضمنه من القضاء على الفقر بتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ، ومحاربة الجهل والمرض، وتنشيط الاستثمارات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي إلى ٧ %، وزيادة فرص التعليم، والحصول على الخدمات الصحية، والنهوض بقطاع الاتصالات، والإسراع بتخفيض الديون لدى المجتمع الدولي، وتوفير المساعدات التنموية من الدول الغنية، وتنشيط حماية الديمقراطية والرقابة البرلمانية، والخدمة العامة، والإصلاحات القضائية، وحقوق الإنسان، وتعزيز آليات منع النزاعات وطرق حّلها، واستخدام القوة إذا لزم الأمر لفرض السلام وحفظه، كما تفرض التحديات مواجهة جماعية لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز، والأمراض الفتاكة، وتنمية النقل والسياحة الإقليمية، ومنع تدهور البيئة، واستغلال القوى المائية [٢٢].

المبادرة الليبية بشأن السودان :

تقدمت ليبيا بالتنسيق مع مصر بمبادرة لحل أزمة جنوب السودان والتي تضمنت البنود التالية:

- الوقف الفوري للعمليات العسكرية وجميع الحملات الإعلامية .
- الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى للحوار الوطني لإيجاد حل سلمي شامل.
- تشكيل لجنة تحضيرية من كل الفرقاء للإعداد للحوار بين كل من الحكومة والمعارضة، وتقوم بتحديد تاريخ ومكان الانعقاد، وجدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني، على أن يتم كل ذلك بهدف الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية .

وكانت المبادرة تهدف إلى حل أزمة السودان من منظور الحفاظ على وحدته وهذا ما تعارض مع رؤية "جارانغ "زعيم المعارضة الذي رفض هذه المبادرة كونه ينادي باستقلال الجنوب ومن ثم الحصول على حق تقرير المصير [٢٣].

أما بالنسبة لأزمة دارفور فقد أكد معمر القذافي على رفض أي تدخل من خارج إفريقيا في دارفور خاصة في تصاعد الضغوط الأميركية والغربية على الحكومة السودانية على اعتبار أن ذلك سيزيد من تفاقم الأزمة، مؤكدا أن إفريقيا قادرة على التصدي لمشاكلها. وقال إن" **التهديدات بالتدخل من الخارج تثير احتمالات وقوع حرب أهلية في المنطقة .وشدد الزعيم الليبي على ضرورة الحزم في معارضة كل أشكال التدخل الأجنبي الرامية لحل مشاكل القارة الأفريقية".**

أما بالنسبة للأزمة في الكونغو فقد تم إقرار خطة سلام بوساطة ليبية وذلك خلال قمة سرت في ١٦ نيسان عام ١٩٩٩ والتي ضمت خمس دول هي ليبيا،الكونغو، أوغندا، أرتيريا، تشاد، أهم ما جاء فيه:

- الوقف العاجل لإطلاق النار.
- نشر قوات افريقية محايدة لمراقبة إطلاق النار.
- ضمان سلامة وحدود الدول المجاورة .
- انسحاب كافة القوات الإفريقية من منطقة النزاع .

إلا أن صعوبة تحقيق شرط الانسحاب للقوات الإفريقية على الرغم من عدم حضور المعارضين الروانديون قامت ليبيا باستضافة قمة أخرى في ١٦ ايار عام ١٩٩٩إذ كان من أهم نقاطها موافقة المتمردين الروانديين على المشاركة في اتفاق السلام [٢٤].

من جانب اخر فان دعم القضية الفلسطينية هو أحد توجهات السياسة الخارجية الليبية طيلة فترة السبعينيات والثمانينات، حيث كانت هذه السياسة ثابتة تستند على لا تفاوض ولا صلح ولا سلام مع إسرائيل، وكذلك الدعوة إلى العمل العسكري في التعامل مع إسرائيل، اضافة ال ضرورة تقديم الدعم المالي للفصائل الفلسطينية ولدول المواجهة، وقد عارضت ليبيا جميع الاتصالات

والمفاوضات الإسرائيلية وخاصة المصرية التي أعقبت حرب عام ١٩٧٣ ، وبالتالي فإن دعم القضية الفلسطينية مستمد من مبدأ عروبة القضية، أي أنها لا تخص الشأن الفلسطيني فقط، وانما تخص الشأن العربي أيضا ، وقد رفضت مقررات قمة فاس عام ١٩٨٢، بسبب اعترافها بإسرائيل واعتبار هذه القمة حلقة مكملة لاتفاقات كامب ديفيد [٢٥].

ثانيا :علاقات النظام الخارجية على الصعيد الدولي(الولايات المتحدة انموذجاً).

ارتكز تاريخ علاقات الولايات المتحدة المعاصرة بليبيا حول محورين أساسيين القذافي والنفط وارتباطهما بالموقع الجغرافي الاستراتيجي. وتقع ليبيا في منطقة استرتيجية مهمة للغاية، فهي نقطة التقاء ورابط بين اوربا والمتوسط والوطن العربي وافريقيا بشكل لايمكن اهماله، ذلك كان واضحاً في التنافس الدولي على ليبيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهذا ما قاد الى منحها الاستقلال للحيلولة دون استئثار قوة ما بالسيطرة عليها.

كما ان ليبيا من اهم البلدان المنتجة للنفط وتبلغ مساهمتها بنحو ٢ % من المنتج عالمياً، وقد قدرت وكالة الطاقة الامريكية ان احتياطي النفط الليبي ارتفع من ٤٨ مليار برميل الى ٧٤ مليار برميل، وهنا تحتل ليبيا المركز الخامس عالمياً في احتياطيات النفط الصخري بعد امريكا وروسيا والارجنتين والصين[٢٦]. ولابد من الاشارة ان اهم ما يميز نفط ليبيا من مواصفات مثل الخفة وسهولة الاستخراج بتكاليف اقل والخلو من الشمع (النفط الحلو) بما يجعله غير قابل للتعويض، والامان وسهولة تصديره بعيدا عن ممرات تصدير نفط الشرق الاوسط والخليج العربي التي تتميز بالتوتر المتواصل، كما ان البلاد تتوفر فيها امكانات انتاج الطاقة البديلة باستغلال طاقة الرياح او الطاقة الشمسية والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي تعتبر مصدر للطاقة البديلة يمكن لاوربا وغيرها الاعتماد عليها، وهذا مايبرز الاهمية الحالية والمستقبلية لليبيا ضمن سياسة الطاقة العالمية [٢٧].

تتصف علاقة ليبيا بالقوى الغربية وبشكل مستمر بالتوتر ولاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية منذ ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ ووصول القذافي الى الحكم، التوجهات الغربية تعارضت مع ليبيا في امور عدة منها الاختلاف الايديولوجي واصرار ليبيا الى الدعوة للوحدة العربية ومناهضة الاحتلال الصهيوني في فلسطين وكذلك مساعي ليبيا للسيطرة على اسعار البترول وتحديد سقف الانتاج في الاوبك[٢٨].

بعد رفض ليبيا لسياسة الاحلاف والقواعد العسكرية ادى ذلك الى تصعيد التوتر مع الولايات المتحدة الامريكية ، اذ رفضت الاخيرة رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى درجة السفراء رغم اصرار ليبيا الى ذلك، الا اذا وافقت ليبيا على شرطين هما تأييدها للخطوات السلمية في الشرق الاوسط ووقف الارهاب.

اما في عهد الرئيس رونالد ريغن ١٩٨١-١٩٨٨م اتجهت العلاقات الليبية –الامريكية نحو الجفاء والمقاطعة حتى وصلت الى حد غلق السفارة الامريكية في العاصمة الليبية في ايار عام١٩٨٠، وادى ذلك الى خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. ومن الجدير بالذكر ان العلاقات الليبية الأمريكية كانت دائما في عداء مستمر طول فترة العقيد معمر القذافي [٢٩].

لذلك سارع القذافي بعد وصوله الى الحكم في ليبيا ، الى اتخاذ مواقف سياسية متشددة (راديكالية) اتجاه الولايات المتحدة الامريكية . واولى الخطوات التي اعلن عنها كانت اجلاء القواعد العسكرية الامريكية الموجودة على الارض الليبية في ١١ تموز عام ١٩٧٠، وتأميم الشركات النفطية الامريكية عام ١٩٧٣، إذ ان الموقف الليبي الاكثر تشدداً كان حيال الولايات المتحدة الامريكية كان حرق السفارة الامريكية في طرابلس في ٢ كانون الثاني عام ١٩٧٩م مما ادى الى قيام واشنطن بطرد الدبلوماسيين الليبيين المتواجدين على اراضيها، واغلاق سفارتها في طرابلس في كانون الاول عام ١٩٧٩ [٣٠].

قطعت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية من جانب واحد عام١٩٨١، وفرضت حضراً لاستيراد النفط الليبي في عام ١٩٨٢، كذلك فرضت عقوبات متنوعة على ليبيا خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي، وعلى الرغم من اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالنظام الجمهوري الليبي الجديد سرعان ما تغيرت بعد ذلك بسبب تبني القذافي مواقف معادية لها، وقد عبر القذافي عن سخطه من تواجد القواعد العسكرية الامريكية فوق الاراضي العربية برسالة بعثها للأمم المتحدة عام ١٩٨١م ،معتبراً ذلك انتهاكاً لسيادة الدول العربية وتدخلاً سافراً في شؤونها ،علماً ان ذلك لم يؤثر على امدادات النفط الليبي الى الولايات المتحدة والتي كانت تعتبر اكبر مستورد للنفط الليبي عام ١٩٧٥م، بنسبة (٢٢.٣%) من مجموع الصادرات النفطية الليبية والتي ارتفعت بعد ذلك خلال عام ١٩٨٠م [٣١]

كانت اولى حالات الصراع بين الطرفين التي وصلت الى درجة المواجهة العسكرية بسبب الخلاف حول (خليج سرت) في ثمانينيات القرن العشرين، الذي تعتبره ليبيا جزءً من مياهها الاقليمية، بينما تعده الولايات المتحدة الامريكية جزءً من المياه الدولية، اقدمت امريكا كرد فعل على تفجير ملهى ليلي في مدينة برلين يرتاده جنود امريكان اتهمت ليبيا في تدبيره، لذلك شنت الطائرات الامريكية هجوماً عام ١٩٨٦ على مواقع ليبية عدة من بينها مقر اقامة القذافي في (باب العزيزية)، اضاف القذافي بعد هذه الحادثة كلمة العظمى على اسم ليبيا الرسمي، مبرراً ذلك بان ليبيا تصدت للعدوان الامريكي على اراضيها [٣٢].

بدأت قضية لوكربي تلاحق ليبيا والتي كانت اخطر ما واجهته ليبيا في صراعها مع الولايات المتحدة ، وبدا واضحاً ان العلاقات بين البلدين تتجه الى المزيد من الصدام والتوتر بعد اتهام ليبيا في عام ١٩٩١ بهذه الحادثة اي بعد مرور ثلاث سنوات على حادثة اسقاط الطائرة، التي

تتمثل في حادثة تفجير تعرضت لها طائرة "البان امريكان" والتي انفجرت فوق الاراضي الاسكتلندية في عام ١٩٨٨، راح ضحيتها ٢٧٠ شخصا اغلبهم يحملون الجنسية الامريكية، وبعد هذه الحادثة قامت امريكا بفرض عقوبات دولية لعدة سنوات واعتبار ليبيا دولة داعمة للارهاب، بعد ذلك تم مقاضاة ليبيا في مجلس الامن الدولي، اذ ادانتها بممارسة الارهاب، مما ادى الى اصدار القرار (٧٣١) والذي يقضي بفرض عقوبات دولية بحق ليبيا وذلك في عام ١٩٩٣م ، ثم القرار (٩٣/٨٨٣)، الذي يقضي بفرض مزيد من العقوبات على ليبيا.

لقد كانت هذه الحادثة مناسبة لفرض عقوبات دولية وامريكية على ليبيا لعد سنوات، وتم اعتبار ليبيا دولة معتدية ظل اسمها على لائحة الداعمين للارهاب لفترة زمنية طويلة، وبما ان حقيقة كون الاتهام لم يوجه الى ليبيا الا بعد مرور ثلاث سنوات من الحادثة، وما ظهر بعد ذلك كان مؤشرا من مصادر مختلفة على ان ليبيا لم تكن الفاعل وان الاتهام كان لاغراض سياسية بحتة، لكن ما حدث من تطورات محلية واقليمية دفعت القذافي الى القبول بالمسؤولية، اذ قرر في عام ٢٠٠٣ بعد مفاوضات طويلة مع امريكا وبريطانيا العودة الى المجتمع الدولي وان يتخلى عن سياساته السابقة، وذلك بعد ان اشتدت العقوبات الاقتصادية على ليبيا طلبت حل القضايا العالقة وتسليم المتهمين في تفجير الطائرة الاسكتلندية عن طريق تدخل بريطانيا، وتم على ضوئها قيام ليبيا دفع تعويضا بقيمة ٢.٧ مليار دولار لذوي ضحايا الطائرة وهكذا تم غلق ملف هذه القضية [٣٣].

بدأت ليبيا بعد انتهاء خلافاتها مع اميركا بأنتهاج سياسة اكثر مرونة, ولا سيما ان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت القوة الاولى عالميا, بعدها تخلت ليبيا عن برنامجها النووي واسلحة الدمار الشامل خشية ان تستهدف مرة اخرى في١٩ كانون الاول ٢٠٠٣م.

اعلنت ليبيا مساندة الولايات المتحدة الامريكية في حربها على الارهاب بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ على اثر هذه الخطوات اعلن الرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش) في ١٩ تشرين الثاني عام ٢٠٠٤, انهاء العمل بقانون الطوارئ اتجاه ليبيا, وتم افتتاح السفارة الامريكية في طرابلس, كذلك اعادة افتتاح السفارة الليبية في واشنطن واعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وكان ذلك احد اهم التطورات التي جرت ليتم اعادة تأهيل ليبيا في المجتمع الدولي وترفع عنها جميع العقوبات.

وعند حلول عام ٢٠٠٩ كان القذافي محل اعجاب في دول الغرب، واصبحت ليبيا عضواً بمجلس الامن الدولي، ومجلس حقوق الانسان، إذ اصبح نظام معمر القذافي يقدم على انه نموذج يجب ان يقتدى به، وخاصةً من قبل الدول التي تطمح في الحصول على الاسلحة النووية، وبدء استقبال القذافي من قبل عواصم الغرب بالترحاب وعقد الصفقات معه. [٣٤].

وعلى الرغم من ذلك لم يتخل القذافي عن سياسته المعارضة للنظام الدولي السائد وقام بقيادة مبادرات أفريقية على العكس ما كانت تطمع به الولايات المتحدة وحلفائها. مع ذلك السلوك فقد تميزت العلاقات الامريكية – الليبية بالتطور السريع و الايجابي على مستويات مختلفة, والدليل على ذلك كانت دوائر واشنطن تحتفي بأبناء القذافي وتعقد معهم الصفقات. وتطورت العلاقات تدريجيا وبثقة متبادلة من نجاح الى اخر, وخاصتا في مجال التطرف الاسلامي ومكافحة الارهاب , وباختصار فاقت المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة في اعادت علاقاتها مع ليبيا [٣٥]

كانت الولايات المتحدة تواجه تحديات كثيرة امام سياستها العربية التي وان لم تنفصل عن النفط والامن والقضية الفلسطينية، فأنها ايضاً لم تكن منعزلة عن التنافس الدولي، لذلك فأنها كانت حريصة على اعادة تأهيل نظام القذافي وتوظيفه خدمة لتلك السياسة، وعند حلول عام ٢٠٠٦ اصبح واضحاً ان الولايات المتحدة تدعم التحول داخل النظام، رغم بعض الحساسيات التي حرصت الادارة الامريكية على اعتبارها جزءً من الماضي سيختفي سريعاً، وعليه فان زيارة كوندوليزا رايس لليبيا في ٦ ايلول عام ٢٠٠٨م للجلوس مع القذافي كانت الخطوة البروتوكولية الاخيرة لبيان ان عملية اعادة تأهيل معمر القذافي قد بلغت غايتها المرجوة، بينما ظلت مسألة دعم حقوق الانسان والديمقراطية هامشية بين مكونات العلاقات الثنائية [٣٦].

شهدت ليبيا تغيرات عديد خلال القرن المنصرم والعقد الاول من هذا القرن الحادي والعشرون، فبعد تحررها من السيطرة العثمانية وخضوعها للاستعمار الايطالي، ثم استقلالها ثم انتقال الحكم الى معمر القذافي تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من البلدان العربية ودول شمال افريقيا لتسونامي التغيير الذي احدث تحولاً كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم معمر القذافي لما يقارب ٤٢ عاماً، سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية وحرمت الكثير من فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، الى جانب دكتاتورية نظام القذافي وافراد قبيلته في ادارة الحكم وحصرها بيده، مما ادى الى تدهور الاوضاع السياسية في البلاد، رغم محاولته ادخال الاصلاحات الاقتصادية من خلال قيامه باطلاق اشارات العودة الى النظام الاقتصادي الحر واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان [٣٧] فضلاً عن ذلك فقد كانت هناك محفزات سياسية وملابسات اقتصادية واجتماعية داخل المجتمع الليبي اضافة الى التدخلات الخارجية، ادت الى اعلان ثورة الشعب والمتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي الذي زاد من حدة الصراع في المناطق الليبية شرقاً وغرباً، وهذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في المناطق الشرقية للبلاد.

المبحث الثاني التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ليبيا:سياسة القذافي الاجتماعية:

اولت حكومة القذافي اهتماما كبيرا بما يتعلق بالنواحي الاجتماعية علماً انها كانت متراجعة في هذا الجانب قياسا بالدول الاخرى, والذي لا يتناسب مع ما تمتلكه من موارد طبيعية، فقد عملت ليبيا وحكومتها على ان تجعل التطور في البنيه التحية والقطاع الصحي و التعليم المجاني لليبيين كافة من اولويات برامجها , كذلك بناء المستشفيات والجامعات والمدارس وشق وتعبيد الطرق ، كما عملت على توزيع المساكن والدور على المواطنين الفقراء بالمجان, واعفاء ذوي الدخل المحدود من دفع اقساط القروض المترتبة عليهم. تشير الاحصائيات الى ان ليبيا في عهد القذافي كانت بلدا تخلو من مؤشرات الفقر، مما يعني ان سياسة الدولة الاجتماعية والاهتمام بتطويرها كان ذا اثر ايجابي على رفاهية الفرد الليبي، فمن ناحية الجانب التعليمي اخذت اهتماما بالغاً منذ وصول القذافي الى السلطة لاسيما انها كانت تعاني على هذا الصعيد، فبعد ان كانت لا توجد في ليبيا الا جامعة واحدة في عام١٩٧٠، اصبح لديها (١٤) جامعة في عام ١٩٩٨ [٣٨].

كما اصدر القذافي في عام ١٩٧٨ ما اسماه (الوثيقة الخضراء) وثيقة حقوق الانسان الجماهيري والتي اكدت على على ضرورة صون كرامة الانسان، وضمان حق التنقل والاقامة وتحريم الاشغال الشاقة واستقلال القضاء. على الرغم من المكاسب التي عمل عليها القذافي الا ان الامر لايخلو من وجود بعض الفروقات فيما يخص المكاسب الاجتماعية، اذ ان القبائل التي تسانده كان لها النصيب الاكبر من الدعم على كل الاصعدة، في حين ان القبائل التي كانت تعارضه تعاني من التهميش [٣٩].

سياسة القذافي الاقتصادية:

عمل القذافي من وصوله الى السلطة على تحيق الاستقلال الاقتصادي وتحريره من السيطرة الاجنبية، اذ اعتبر الاقتصاد من الركائز المهمة في سياسته، لما له من تأثير على الجوانب الاخرى الثقافية، الاجتماعية، الامنية، والسياسية، إذ كان يرمو الى بناء اقتصاد ليبي ذو فلسفة اقتصادية اشتراكية، وقد نجح في تحقيق ذلك منذ وصوله الى السلطة عبر سعيه لتطبيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على جميع اشكال الاستغلال، والتميز بين الافراد، وكذلك ضمان عدالة التوزيع، اضافة الى القضاء على التمايز الطبقي، وفي عام١٩٧٨ دعا القذافي الجماهير الى الزحف نحو مواقع عملهم للسيطرة عليها، والقضاء على استغلالهم من قبل مرؤوسيهم ليصبحوا شركاء لا اجراء، معبراً بذلك عن تطبيق عملي لفكرته الاشتراكية الاقتصادية ، ومنذ وصول معمر القذافي الى الحكم عمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحريره من السيطرة الاجنبية، وخاصة فيما يتعلق بقطاع الطاقة، ومع بداية عام١٩٧١ شرع بتأميم الشركات النفطية مثل (ايني

الايطالية)، (برتش بتروليوم)، و(اوكسيدنتال)، وغيرها من الشركات العاملة في ليبيا، وكان يهدف من سياسته الى تحقيق السيادة الوطنية الليبية، على كل من يري المساس بسيادتها التي من ضمنها وجود عدد من الشركات الاجنبية تحتكر قطاع الطاقة في ليبيا [٤٠].

كما شرع في عهده وضع الخطط الاقتصادية اللازمة متوسطة الاجل وعبر مراحل عدة للنهوض بالقطاع الاقتصادي, المرحلة الاولى امتدت ما بين عامي(١٩٦٩-١٩٨٥) والمرحلة الثانية امتدت ما بين عامي(١٩٨٦-١٩٩٠), اما المرحلة الثالثة فقد امتدت ما بين عامي (١٩٩٠ -٢٠٠٣)، والتي كان لها الاثر الايجابي في تحقيق تطور اقتصادي ملموس عكسته الارقام، اذ ان معدل النمو كان ٢.١ %، اما اجمالي الناتج المحلي ٦٢.٣٦٠ مليار دولار حسب احصائيات عام ٢٠١٠، وذلك كان قبل نهاية حكم القذافي بعام واحد، حيث ساهم القطاع الزراعي فيها بنسبة ٢% ، اما القطاع الصناعي فقد ساهم بـ ٧٨%، بينما ساهم قطاع الخدمات بنسبة ٢٩%، اما مؤشر التنمية فكانت ليبيا في المركز ٦٤ عالمياً و ٦ عربياً [٤١].

وكان من اهم المنجزات الاستراتيجية والاقتصادية في ذات الوقت في عهد القذافي " النهر الصناعي العظيم "الذي كان الهدف من انشاءه, الى نقل المياه الجوفية من جنوب ليبيا الى مناطقه الساحلية والغربية, والشرقية [٤٢] ، وبعد مرور عدة سنوات من تطبيق الفلسفة الاقتصادية الاشتراكية، وسيطرة الدولة على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية في ليبيا، بعدها تم تحرير الاقتصاد وخصخصته وخاصة بعد رفع العقوبات الدولية عن ليبيا من اجل مسايرة الواقع الاقتصادي العالمي، وفي سبيل فتح المجال للاستثمار الاجنبي، الذي سيؤدي الى احداث قفزة نوعيه في التطور الاقتصادي للبلد، ولكنه لم يلبي الطموح رغم كل محاولات وسعي الدولة الى تطويره [٤٣].

سياسة القذافي الثقافية:

ينقسم الشعب الليبي ثقافياً الى عدة مجموعات احداهما مرتبطة بالعالم الغربي، والاخرى مرتبطة بالمجتمع المحلي المتمدن نوعاً ما والذي يسكن المدن، كذلك توجد مجموعة تنتمي الى الطابع البدوي، وهذا سببه الانشطة الاقتصادية والسياسية لكل مجموعة من تلك المجموعات، ونتيجة العقوبات الاقتصادية وانشغال النظام السياسي بمشاكل سياسية دولية كلفت النظام الكثير من الموارد، لذلك لم يستطع النظام السياسي بعد عام ١٩٦٩، من احداث تغيير كبير في البنية المدنية للشعب الليبي.

علماً ان ليبيا كانت معروفة لجميع السياح على انها مزار للاثار الايطالية والاغريقية القديمة، ويرتاد ليبيا عدد ليس بالقليل من السياح الاجانب وزيارتهم الى مدينة (ليبتس ماجنا) التي تعتبر اكثر الاماكن جذباً للسياح في ليبيا، كونها مدينة مهمة من حيث الاثار الرومانية وتقع على ساحل البحر المتوسط في شمال ليبيا، اضافة الى مدينة القيروان التي كانت مركزاً للحضارة

اليونانية تم تأسيسها عام٦٣١ ق.م وجبال اكاكوس التي تتميز بنقوشها الجميلة على الكهوف وهي من ضمن محميات منظمة اليونسكو، وتعود تقديرات تلك الرسوم الى اثني عشر عام مضت [٤٤].

الخلاصة

نستنتج مما تقدم ما يأتي :

١- كان لنظام القذافي توجهات في مجال السياسة الخارجية ، ولا سيما في القضية الفلسطينية إذ اولى الدعم المالي الكبير للفصائل الفلسطينية ، ولاسيما عقدي السبعينات والثمانينات .

٢- كانت ليبيا معارضة على الدوام لما سمي عملية التسوية السلمية مع اسرائيل .

٣- وفي مجال توجهه نحو القارة الافريقية ركز النظام على تعاون واسع في المجالات السياسية والاقتصادية مع الدول الأفريقية ، من خلال مؤسسات سياسية ذات ابعاد اقتصادية منها تجمع دول الساحل والاتحاد الافريقي .

٤- كانت العلاقة مع الولايات المتحدة من اهم توجهات السياسة الخارجية لنظام القذافي وقد شاب تلك العلاقات الكثير من التوتر والاصطدام لاسيما بعد ما تسمى بحادثة لوكربي وفرض حصار دولي على نظام القذافي وعده من الدول الداعمة للارهاب الدولي ، ولم يتم رفع الحصار فإعادة ليبيا الى المجتمع الدولي الا في عام ٢٠٠٣م ، بعد دفع تعويضات لاهالي الضحايا في حادثة لوكربي بلغت نحو ٢/٧ مليار دولا.

الهوامش :

([١])عبد الله ناهض عباس ، تدخل حلف شمال الاطلسي في ليبيا ،الاهداف والتداعيات، ٢٠٢٠، دار امجد للنشر والتوزيع ، ص٦٢.

([٢]) ابراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، ج١، ٢٠٠٨، ص٤٠٣.

[٣]علي عبد اللطيف حميدة، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٢،ص٨.

([٤]) محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، طبعة ٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١١٩.

([٥])عبدالله ناهض عباس ، المصدر السابق ، ص ٦٤.

([٦]) فتحي معتوق محمد، المتغيرات السياسية الاقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية، ١٩٩٠-٢٠٠٣، الجماهيرية الليبية، مجلس الثقافة العام، ٢٠٠٨، ص٤٦.

(٨) فارس تركي محمود، السياسة الخارجية المصرية ١٩٨٠- ١٩٩١، مجلة دراسات اقليمية(جامعة الموصل)، المجلد ٤, العدد ٦، كانون الثاني ٢٠٠٧, ص ٢٢٥- ٢٢٦ ؛ العلاقات المصرية – الليبية أمام تجربة جديدة ، مجلة الاسبوع العربي (باريس) ، العدد ٩٢١٢، في ٤ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٨٩ ٠

(٩) كميلة احمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين ١٩٩٠-١٩٩٨، بنغازي، اكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٥، ص ٢٢.

(١٠) منى حسين عبيد ، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، دراسات دولية ، العدد (٥١)، ص٣٨-٤٠.

(١١) فتحي معتوق محمد مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(١٢) سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية – الافريقية : دراسة حالة العلاقات الليبية-الافريقية ،(طرابلس ٢٠٠٥), ص ٧١ .

(١٣) منى حسين عبود، لمصدر السابق ، ص٣٩ .

(١٤)فتحي الفاضلي،"حرب تشاد الكارثة"، تحصل عليه من الموقع **http://www.ossanlibya.com/?/ 4389:**

(١٥) باهي سمير، اطروحة ماجستير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية ، دراسة النموذج الليبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص٩٣-٩٥.

(١٦) منى حسين عبود ، المصدر السابق ، ص ٣٨.

(١٧) هاني رسلان ، الحدود الجنوبية للوطن العربي-مجلة السياسة الدولية-القاهرة-العدد ١١٢-نيسان ١٩٩٣-ص ٨٣.

(١٨) فتحي أحمد معتوق، المصدر السابق، ص ٢.

(١٩) احمد خليف عفيف, الثورة الليبية شباط ٢٠١١- ٢٠١٣ الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية, مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد ٤٢, العدد ٣, ٢٠١٥(الجامعة الاردنية), ص ٦٦٦ ٠

(٢٠) محمد عاشور أحمد، علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، القاهرة :جامعة القاهرة، 2005 ، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٢١) بدر حسن شافعي، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 140،شباط 2000 ، ص109 .

(٢٢) سيدي أحمد بن أحمد سالم ،"الاتحاد الأفريقي"، متحصل عليه من الموقع:

www.aljazeera net/in-depth/African-union/2002/7/17-10-5.htm

(٢٣) بدر حسن شافعي، المصدر السابق ، ص ١١٠.

(٢٤) باهي سمير، المصدر السابق ، ص ١٣١.

(٢٥) جميل مطر، على الدين هلال وآخرون ، النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط بعة ٥، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 152 .

(٢٦) يوسف محمد الصواني ،الولايات المتحدة وليبيا ،تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي السمة ٣٧ العدد ٤٣١ -كانون الثاني -يناير ٢٠١٥ ص٩-١٠

(٢٧)هيفاء احمد محمد، مشروع الاتحاد الافريقي ، اوراق افريقية -تشرين الاول ٢٠٠١، ص٢.

(٢٨) خليل عبد السيد، جماهيرية الدم والنار، دار الكتاب العربي, (القاهرة ، ٢٠١٢), ص ٢٠٢

(٢٩) منى حسين عبود ، المصدر السابق ، ص٤٠.

(٣٠) سداد مولود سبع/العلاقات الامريكية الليبية ، المرصد الولي، العدد ٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اذار نيسان ٢٠٠٧، ص٣٩-١٤٠.

(٣١)عبد الله ناهض عباس ، المصدر السابق ،ص٧٤.

(٣٢) سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٣٣)عبد الله ناهض عباس ، المصدر السابق ،ص٧٥.

(٣٤) سداد مولود سبع ، المصدر السابق ، ص١٤٣.

(٣٥) يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ، ص ١١.

(٣٦) يوسف محمد الصواني ، المصدر السابق ، ص١٠.

(٣٧) منى حسين عبيد ، المصدر السابق ،ص ٣١ .

(٣٨) احمد اسماعيل راشد ، تاريخ اقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربي بيروت،٢٠٠٤،ص٧٥.

(٣٩) سالم حسين البرناوي, العلاقات العربية-الافريقية, دراسة حالة العلاقات الليبية الافريقية ١٩٦٩ -٢٠٠٣, منشورات اكاديمية الدراسات العليا, طرابلس ٢٠٠٥, ص ١٠١.

(٤٠) التأميمات ، الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي، الجماهيرية الليبية ، ١١٦٦،ل ي-١٨٠١/١، ٩ كانون الثاني ١٩٧٩.

(٤١) سالم حسين البرناوي ، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٤٢) تيم نبلوك,العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط: العراق- ليبيا-السودان , مركز دراسات الوحدة العربية, ط١, بيروت,٢٠٠١,ص١٩٣.

([٤٣])عبد الله ناهض عباس، المصدر السابق، ص ٦٩.

([٤٤])هنريكو دي اغسطيني، المصدر السابق، ص٣١-٣٣.

Translation of sources

1- Abdullah Nahed Abbas, NATO's intervention in Libya, objectives and repercussions, Dar Amjad for Publishing and Distribution 2020.

2- Ibrahim Fathi Omeish, Political History and the Future of Civil Society in Libya, Barniq Printing, Translation and Publishing, Part 1, 2008.

3- Ali Abdul Latif Hamida, The Postcolonial State and Social Transformations in Libya, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha 2012.

4- Muhammad Abdel-Baqi Al-Harmasi, Society and State in the Arab Maghreb, 3rd edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1999.

5- Fathi Maatouq Muhammad, Regional Political Changes and Their Impact on Libyan Foreign Policy, 1990-2003, Libyan Jamahiriya, General Culture Council, 2008.

6- Fares Turki Mahmoud, Egyptian Foreign Policy 1980-1991, Journal of Regional Studies (University of Mosul), Volume 4, Issue 6, January 2007

7- Egyptian-Libyan relations are facing a new experience, Al-Isboa Al-Arabi Magazine (Paris), Issue No. 9212, December 4, 1989 .

8- Kamila Ahmed Othman, Libyan Foreign Policy towards the Mediterranean Partnership between 1990-1998, Benghazi, Graduate Academy, 2005.

9- Mona Hussein Obaid, Dimensions of changing the political system in Libya, International Studies, Issue (51)

10- Salem Hussein Al-Barnawi, Arab-African Relations: A Case Study of Libyan-African Relations, (Tripoli 2005). Fathi Al-Fadhili, "Chad's Disastrous War," obtained from the website: http://www.ossanlibya.com/?/ 4389.

11- Bahi Samir, Master's thesis, The impact of the international transformations of the post-Cold War period on the foreign policies of the Maghreb countries, study of the Libyan model, Mohamed Kheidar University in Biskra, Faculty of Law and Political Science.

12- Hani Raslan, The Southern Borders of the Arab World - International Politics Journal - Cairo - Issue 112 - April 1993.

13- Ahmed Khalif Afif, The Libyan Revolution, February 2011-2013, Privacy and the Challenges of the Transitional Phase, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, Volume 42, Issue 3, 2015 (University of Jordan).

14- Muhammad Ashour Ahmed, Ali Salem, Regional Integration in Africa: Visions and Horizons, Cairo: Cairo University, 2005.

15- Badr Hassan Shafi'i, "Libya's Policy Towards Africa in the Nineties," International Politics Journal, No. 140, February 2000.

16- Sidi Ahmed bin Ahmed Salem, "African Union", obtained from the website:www.aljazeera net/in-depth/African-union/2002/7/17-10-5.htm

17- Jamil Matar, Ali al-Din Hilal and others, The Arab Regional System, A Study in Arab Political Relations, 5th edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1986.

18- Youssef Muhammad Al-Sawani, The United States and Libya, Contradictions of Intervention and the Future of the Libyan Entity, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Al-Simah 37, Issue 431 - January 2015.

19- Haifa Ahmed Mohamed, African Union Project, African Papers - October 2001.

20- Khalil Abdel Sayed, Jamahiriya of Blood and Fire, Dar Al-Kitab Al-Arabi, (Cairo.2012).

21- Sadad Mauloud Saba/US-Libyan Relations, Al-Wali Observatory, Issue 3, Center for International Studies, University of

Baghdad, Ministry of Higher Education and Scientific Research, March-April 2007.

22- Simon Boutros Faragallah, The Dialectic of Power and Law in Contemporary International Relations, Al-Shorouk International Library, Cairo, 2008.

23- Youssef Al-Sawani, Libya: The Revolution and the Challenges of State Building, Beirut, Center for Arab Unity Studies.

24- Ahmed Ismail Rashid, History of the Modern and Contemporary Political Countries of the Maghreb, Dar Al-Nahda Al-Arabi, Beirut, 2004.

25- Salem Hussein Al-Barnawi, Arab-African relations, a case study of Libyan-African relations 1969-2003, Publications of the Academy of Graduate Studies, Tripoli 2005.

26- Nationalizations, Arab Document House, Arab World File, Libyan Jamahiriya, 1166, LL-1/1801, January 9, 1979

27- Tim Niblock, Sanctions and Outcasts in the Middle East: Iraq-Libya-Sudan, Center for Arab Unity Studies, 1st edition, Beirut, 2001.